الأمم المتحدة

S/2002/940

مجلس الأمن

Distr.: General
16 August 2002
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٢ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لتركيا لدى الأمم المتحدة

بالإشارة إلى رسالتنا المؤرخة ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، أتشرف بأن أحيل إليكم طيه نص التقرير الأول عن عمل القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان، الذي يغطي الفترة من ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، تاريخ تسلم تركيا مهام قيادة القوة، ولغاية ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ (انظر المرفق).

أرجو تعميم هذه الرسالة ومرفقها ضمن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ألطاي **جنكيزر**
القائم بالأعمال المؤقت
نائب الممثل الدائم

190802 190802 02-52833 (A)
0252833

مرفق الرسالة المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٢ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بأعمال البعثة الدائمة لتركيا لدى الأمم المتحدة

تقرير شهري عن عمليات القوة الدولية للمساعدة الأمنية للفترة ٢٠ حزيران/يونيه - ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٢

موجز

أحرزت قيادة تركيا للقوة الدولية للمساعدة الأمنية نجاحا مرضيا في المرحلة الاستهلالية من مهمتها المتمثلة في تنفيذ الأهداف التي حددها المجتمع الدولي في كابول والمناطق المحيطة بها. ورغم اتسام الحالة عموما بالهدوء، لا تزال الظروف الأمنية هشة إلى حد ما، تحفها مخاطر محتملة تهدد الاستقرار. ورغم استمرار هذه الظروف في تشكيل تحد للقوة، تبدو الآفاق عموما مبشرة بالخير. فقيادة القوة تركز بشكل خاص على توفير المساعدة في ميداني الصحة والتعليم والأنشطة الاجتماعية الأخرى. وسوف تظل ترجمة الالتزامات التي تعهد بها المجتمع الدولي في مؤتمر طوكيو المعني بتعمير أفغانستان إلى وقائع عملية تشكل عاملا حاسما في الجهود الإجمالية المبذولة لمساعدة أفغانستان على القيام من محنتها. ولا تزال الجهود الرامية إلى بناء جيش وطني أفغاني وقوة شرطة وطنية تتسم بأهمية حاسمة في تدعيم سلطة الإدارة الانتقالية وتعزيز حس الهوية والوحدة الوطنية. وينبغي المبادرة على سبيل الاستعجال إلى معالجة مشكلة عودة اللاجئين بسرعة لم يتم التنبؤ بها، والمشاكل المتصلة بسداد أجور أفراد الأمن الأفغانيين.

١ - مقدمة

أدت الحكومة الجديدة للإدارة الانتقالية الأفغانية اليمين الدستورية في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٢. وتتسم الحالة في كابول والمناطق المحيطة بها بالهدوء، وقد تم إحراز تقدم هام في اتجاه تثبيت الأوضاع مع تشكيل حكومة عريضة، وتبدو الآفاق واعدة إلى حد مقبول. بيد أن الظروف الأمنية لا تزال محفوفة باحتمالات الهشاشة، على نحو ما بينته عملية الاغتيال التي طالت إحدى كبار شخصيات الدولة، وهي حادثة تعكف القوة الحالية على مساعدة الإدارة المؤقتة الأفغانية في التحقيق فيها بطلب رسمي من الرئيس الأفغاني. ويعمل جميع أفراد القوة الدولية للمساعدة الأمنية بحس عال من المسؤولية المهنية، وقد شارفت الأشغال الواسعة الجارية حاليا لتحسين ظروف المعيشة والعمل في مقر القوة على نهايتها.

٢ - أنشطة القوة

(أ) معلومات عامة

(١) تسلمت تركيا قيادة القوة رسميا من المملكة المتحدة بتاريخ ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، في احتفال تسلم وتسليم حضره الرئيس قرضاي. وقد تمت عملية انتقال القيادة بسلاسة ودون حدوث أي ثغرات في العمليات. وقد انتقلت القوة المحاربة التركية إلى جنوب كابول لتسلم مهام القوة المحاربة لمهام المملكة المتحدة في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢. وقد تسلمت تركيا أيضا قيادة عمليات قاعدة كابول الجوية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢. وتتكون القوة الدولية للمساعدة الأمنية حاليا من ٩٤٧ ٤ فردا من ١٦ دولة. وترد تفاصيل تشكيلها الحالي وتوزع عدد أفرادها في المرفق.

(٢) وقد تمكنت قيادة القوة من إقامة علاقات تعاون ممتازة مع الحكومة الأفغانية الجديدة والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة. ويبعث بشكل خاص على الاطمئنان ملاحظة وجود تطابق كامل بين أهداف القوة وأهداف السلطات الأفغانية. ويجري الميجور جنرال حلمي أقين زورلو، قائد القوة، اتصالات منتظمة مع الرئيس قرضاي وكبار أعضاء الحكومة الجديدة بشأن كيفية إيجاد أفضل السبل لإنجاز المهمة المشتركة المتمثلة في كفالة إنجاح مساعي القوة الرامية إلى مساعدة السلطة الانتقالية الإسلامية الأفغانية في صون الأمن في كابول والمناطق المحيطة بها.

(٣) وقد عقدت هيئة التنسيق المشتركة التي أنشئت وفقا لأحكام الاتفاق التقني العسكري اجتماعها الأول إبان ولاية القيادة التركية للقوة في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، مستعينة بجدول أعمال أعدته القوة. وشارك في الاجتماع الممثل الخاص للأمين العام السفير الإبراهيمي، وقائد القوة الميجور جنرال زورلو، ووزير الداخلية تاج محمد ورداك ورئيس الأركان العامة الجنرال ديلاوير. وناقش المشاركون عددا من المسائل، من بينها الحالة الأمنية في كابول والهياكل الأمنية الأفغانية المستقبلية وعودة اللاجئين. واتفق المشاركون على السعي من أجل اللقاء مرة كل أسبوعين. وشاركت قيادة القوة أيضا في اجتماع استضافه الممثل الخاص السفير الإبراهيمي في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ بشأن موضوع إصلاح القطاع الأمني في أفغانستان. وعُقد الاجتماع الثاني لهيئة التنسيق المشتركة في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢ بمشاركة الممثل الخاص السفير الإبراهيمي، وقائد القوة الميجور جنرال زورلو ونائب الرئيس ووزير الدفاع فهيم خان، ووزير الداخلية ورداك، والجنرال كيرن من سفارة الولايات المتحدة والقائد الألماني فولف من لواء كابول المتعدد الجنسيات. وكان جدول أعمال اجتماع هيئة التنسيق المشتركة مكونا من البنود التالية:

(أ) الأمن في كابول والمناطق المحيطة بها،

(ب) المستجدات المتعلقة بمسائل ذات صلة بالقوة،

(ج) المستجدات المتعلقة بمسائل ذات صلة بالسلطة الانتقالية الأفغانية،

(د) المستجدات المتعلقة بأنشطة الأمم المتحدة،

(هـ) الهياكل الأمنية الأفغانية المستقبلية.

وقد تقرر عقد الاجتماع المقبل في مقر وزارة الدفاع في ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٢، وسيستضيف هذا الاجتماع وزير الدفاع ونائب الرئيس فهيم خان. وينوه جميع المشاركين بهيئة التنسيق المشتركة بوصفها ملتقى إيجابيا وعمليا يبعث على الارتياح.

(٤) وقد تم تمديد صلاحية الاتفاق التقني العسكري الذي أُبرم بين القوة الدولية للمساعدة الأمنية والسلطة المؤقتة الأفغانية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، من خلال تبادل مذكرات دبلوماسية بين السفارة التركية في كابول ووزارة الخارجية الأفغانية، بما يغطي فترة أخرى من ستة أشهر تمتد إلى ما بعد ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، لولاية القوة المأذون بها بموجب قرار مجلس الأمن ١٤١٣ (٢٠٠٢).

(٥) وتتمثل الأولوية العليا للقوة في مد يد المساعدة لشعب أفغانستان الذي هو في أمس الحاجة إليها، عن طريق المساعدة في صون الأمن والاستقرار في كابول والمناطق المحيطة بها. وقيادة القوة مصممة على معاملة الجميع بالعدل والمساواة والبقاء على مسافة واحدة من جميع المجموعات الإثنية التي يتكون منها شعب أفغانستان.

(ب) الأمن في كابول والمناطق المحيطة بها

(١) تم إحراز تقدم هام في تثبيت الاستقرار السياسي بانتخاب حميد قرضاي رئيسا لمجلس طوارئ لويا جيرغا الذي انعقد في الفترة من ١١ إلى ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، بأغلبية ساحقة للأصوات.

(٢) ويظل الوضع في كابول وحولها هادئا عموما. وبدأت المدينة تعج بالحياة، مع ملاحظة تزايد ملموس في الأنشطة التجارية والاجتماعية. وتحظى القوة الدولية للمساعدة الأمنية بقبول حسن من جانب المجتمع المحلي، ولم يبدر أي علامات عداء تجاه أفرادها في الفترة المشمولة بالتقرير. ويجري بطلب من السلطات الأفغانية تسيير عدد كبير من دوريات القوة (زهاء الثلثين) بالاشتراك مع الشرطة الأفغانية. بيد أن الظروف الأمنية لا تزال هشة، على نحو ما أظهرته عملية الاغتيال التي راح ضحيتها الحاج عبد القدير نائب الرئيس ووزير

الأشغال العامة في ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢، في هجوم وقع خارج مكتبه. وقد ألقى مصرع شخصية سياسية بارزة الضوء على وجود عيوب في النظام الأمني. ولم تقتصر السهولة النسبية التي نُفذ بها الهجوم على كشف ثغرات الاحتياطات الأمنية المتعلقة بالسلامة الشخصية للوزير، بل أظهرت أيضا عدم وجود تنسيق بين الكيانات الأمنية ذات الصلة مثل وزارة الداخلية ووزارة الدفاع ووكالة الاستخبارات والشرطة المحلية وحامية كابول.

(٣) وطلب الرئيس قرضاي رسميا من القوة المساعدة في التحقيق في عملية الاغتيال، في مسعى يهدف إلى كفالة الحياد، وأعقب ذلك طلب خطي يستند إلى قرار اتخذته الحكومة الأفغانية بالإجماع. وبعد إمعان النظر في المسألة، خلصت قيادة القوة إلى أن إجراء تحقيق إداري بمشاركة السلطات الأفغانية المختصة لا يتعارض وولاية القوة المتمثلة في المساعدة على صون الأمن. وقد تم تشكيل ثلاث لجان متعددة الجنسيات، لكل منها صلاحياته الخاصة، بغية إجراء التحقيق، بما في ذلك لجنة للإشراف الطبي، بمشاركة ضباط من اسبانيا وألمانيا وإيطاليا وتركيا ونيوزيلندا. ولا يزال الأشخاص الذين اعتقلتهم السلطات الأفغانية في ما يتصل بعملية الاغتيال محتجزين لدى الأفغان، كما أن عمليات الاستجواب والفحوص الطبية تجري داخل مؤسسات أفغانية.

(٤) وأهابت قيادة القوة بالسلطات الأفغانية أن تعمل على تحسين الإجراءات الداخلية التي تتبعها في تنسيق العمليات الأمنية وتبادل المعلومات الاستخبارية. واقترحت القوة على القيادة الأفغانية مجموعة شاملة من التدابير التي ترمي إلى تعزيز الأمن في كابول. وتشمل المقترحات المحددة المقدمة في هذا الصدد إنشاء فريق عامل مشترك يشارك فيه مسؤولون من القوة الدولية للمساعدة الأمنية ووزارتي الداخلية والدفاع ووكالة الاستخبارات والشرطة المحلية وحامية كابول، وإعداد خطة أمنية لكابول تتضمن توزيعا تفصيليا لمهام العمل بين الكيانات الأمنية وإنشاء مركز مشترك للعمليات بهدف توجيه جهود الاستجابة السريعة في أوقات الطوارئ.

(٥) وما يبعث على الارتياح ملاحظة أن السلطات الأفغانية وعدت ببذل تعاونها الكامل وشرعت في اتخاذ ترتيبات لتنفيذ هذه المقترحات. وتقيم الشرطة حاليا نقاط تفتيش عشوائية في مختلف أنحاء المدينة. وقد تم إنشاء فريق عامل برئاسة الجنرال بسم الله خان، قائد حامية كابول، والعمل جار على وضع خطة أمنية تفصيلية لكابول، مع توزيع المسؤوليات بشكل واضح تماما بين المؤسسات الأمنية ذات الصلة. وسوف يجري في الوقت المناسب، بناء على اقتراح القوة، تمرين لمركز القيادة بغية اختبار ترتيبات التنسيق المحسنة. وتقوم القوة أيضا بإجراء دورة لتدريب حراس الوزراء وكبار المسؤولين الأفغان على تدابير الحماية عن كثب،

ويبلغ مجموع الحراس الذين تشملهم هذه التدريبات ٢٩٠ فردا. علاوة على ذلك، أعدت القوة كتيبا عن تدابير حماية الأفراد، سيجري توزيعه على كبار المسؤولين كافة في المستقبل القريب. وعرضت القوة أيضا إعادة النظر في الترتيبات المتعلقة بالأمن الشخصي للوزراء وطرح توصيات بشأن تعزيزها.

(٦) وتولي القوة اهتماما جديا لتزويد الشعب الأفغاني بمعلومات من خلال المنشورات والملصقات ومكبرات الصوت والإذاعة والتلفزة الأفغانية، فضلا عن ''أنباء القوة الدولية للمساعدة الأمنية''، وهي دورية تصدر عن القوة. وقد تم تزويد السكان بمعلومات عن المواضيع التالية:

- إدراك السكان لوجود القوة وقبولهم لها؛
- أهمية توفير الدعم للقوة والإدارة الانتقالية الأفغانية؛
- الإرهاب بوصفه خطرا يهدد الإنسانية؛
- أهمية الوحدة والتضامن بين المجموعات الإثنية، والأخطار المترتبة على الفصل الإثني في أفغانستان؛
- غلبة الديمقراطية والتسامح؛
- المخاطر التي تنطوي عليها أجهزة التفجير غير المنفجرة.

ولوحظ أنه كان لهذه المساعي الإعلامية آثار بالغة الإيجابية على الشعب الأفغاني.

(ج) مشاريع المساعدة التي تستهدف المجتمع المحلي

يحدو القوة الدولية للمساعدة الأمنية تصميم على الحفاظ على جهودها الملموسة الرامية إلى مساعدة المجتمع المحلي، ولا سيما في ميدان التعليم والصحة العامة وإمدادات المياه. ومن بين المشاريع الجارية التي تقوم بها القوة حاليا تجديد مركز التأهيل التابع للمستشفى العسكري يحتوي على ٨٠٠ سرير، وإقامة احتفال طهور ٢٥٠ صبيا أفغانيا (وهو نشاط ينطوي على مغزى ثقافي واجتماعي بالنسبة لشعب أفغانستان)، وتجديد المباني المدرسية وتزويدها باللوازم والمعدات التعليمية، وتقديم المساعدة للمستشفيات المدنية والعسكرية، وتوزيع أغذية الأطفال وتزويد بعض أنحاء المدينة بالمعدات والخبرات الهندسية لتحسين شبكة إمدادات المياه. وتتلقى القوة أيضا العديد من طلبات المساعدة وتطمح إلى تقديم مساهمة للمجتمع المحلي من خلال المشاريع ذات الأثر السريع عن طريق الاستفادة بصورة كاملة من مواردها المحدودة.

٣ - التحديات المحددة

(أ) يشكل إنشاء جيش وطني قح يخدم مصالح الأمة الأفغانية بأسرها أحد التحديات ذات الأهمية القصوى التي يتوقع أن تستحوذ على اهتمام القوة خلال فترة قيادة تركيا لها، ولو أن هذه المهمة ليست في صلب ولايتها. وقد أعربت الولايات المتحدة، بوصفها الدولة الرائدة، وبعض البلدان الأعضاء في القوة، من قبيل تركيا وفرنسا والقوة نفسها، عن استعدادها لمواصلة توفير المساعدة في تكوين هذا الجيش وتدريبه. وفيما الجهود القطرية جارية على قدم وساق في تدريب الأفواج الأفغانية، تعتقد قيادة القوة أن تحديد الهيكل المؤسسي والتوجيه المفاهيمي وترتيبات القيادة والسيطرة المتصلة بإنشاء جيش وطني جديد تتسم بقدر أكبر من الأهمية الملحة.

(ب) ومن الأهمية الحاسمة أيضا ثبات المعونة الدولية، على نحو ما دعا إليه القرار ١٤١٩ (٢٠٠٢) لمساعدة الحكومة الأفغانية في جهودها الرامية إلى تكوين مؤسسات حكومية مركزية فعالة وتوسيع نطاقها لتشمل البلد بأسره. وبغية تحقيق هذا الهدف، ينبغي أن يكون ثمة اقتناع بأن الحكومة المركزية قادرة على سداد أجور جنودها وأفراد شرطتها وموظفيها العاملين والتعهد بتنفيذ الحد الأدنى من مشاريع الأشغال العامة، إذ يعتقد أن معظم أفراد الشرطة والجيش والموظفين العامين لا يحصلون مرتباتهم في حينها.

(ج) ولا يزال ارتفاع معدلات عودة اللاجئين يشكل ضغطا هائلا على الموارد النادرة أصلا. وتشير تقديرات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أن ما يزيد على ١,٣ مليون شخصا عادوا إلى ديارهم في الأشهر الستة المنصرمة. ويقدر الخبراء أن هذا الرقم سيصل إلى المليون بحلول نهاية العام. وقد اختار ما يقرب من ٥٠٠ ٠٠٠ لاجئ حتى الآن الإقامة في كابول. ولا شك في أنه سيكون لهذا العدد الكبير من السكان الذين يعيشون في ظروف البؤس أثر سلبي على حالة الأمن والاستقرار الإجمالية في كابول. من هنا، تعلق القوة الدولية للمساعدة الأمنية أهمية عظمى على هذه المسألة.

(د) وتعتقد قيادة القوة أن من الصعب كفالة الأمن في كابول دون تسوية المشكلة المتمثلة في عدم سداد أجور أفراد الشرطة والجيش وتوفير الاحتياجات الأساسية للعدد المتزايد من اللاجئين. ويرجح أن يؤدي الإخفاق في مواجهة هذين التحديين إلى تعزيز النزعات الإجرامية وتقويض قدرة الحكومة على الإقناع بوجود درجة معينة من الأمن. والقوة تدرك أن من شأن ذلك أن يستلزم ضخ كميات كبيرة من المعونة في البلد، وهي تؤيد بشدة ما يبذله الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان السيد الأخضر الإبراهيمي من جهود في تأمين مزيد من المساعدة المالية من المجتمع الدولي.

(هـ) ومن الأهمية كذلك تعزيز الجهود التي تبذلها الحكومة والأمم المتحدة في كبح تجارة المخدرات، ومن ثم المساعدة في القضاء على مصدر هام من مصادر تمويل الإرهابيين والمتطرفين.

٤ - الخلاصة

لقد أحرزت القيادة التركية للقوة الدولية للمساعدة الأمنية نجاحا مرضيا في المرحلة الاستهلالية من مهمتها المتمثلة في تنفيذ الأهداف التي حددها المجتمع الدولي في كابول والمناطق المحيطة بها. ورغم اتسام الأوضاع في كابول والمناطق المحيطة بها بالهدوء، لا تزال الظروف الأمنية هشة إلى حد ما، تحفها مخاطر محتملة تهدد الاستقرار. ولم يؤد اغتيال الحاج عبد القدير إلى تقويض الاستقرار في كابول، لكنه سلّط الأضواء على ثغرات معينة في النظام الأمني، تحاول القوة حاليا معالجتها بالتعاون مع السلطات الأفغانية. ولا تزال الظروف الأمنية الإجمالية تشكل تحديا للقوة، بيد أن الآفاق عموما تبشر بالخير.

تذييل

البلدان المشاركة في القوة الدولية للمساعدة الأمنية بتاريخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٢

البلد	القوام
إسبانيا	٣٤٩
ألمانيا	١ ١٢١
أيرلندا	٧
إيطاليا	٤٠٣
بلجيكا	١٩
بلغاريا	٣٢
تركيا	١ ٣٢٢
الجمهورية التشيكية	١٣٢
الدانمرك	٣٦
رومانيا	٥٥
السويد	٣٨
فرنسا	٥٢٠
فنلندا	٣١
المملكة المتحدة	٤٢٦
النرويج	١٧
النمسا	٧١
نيوزيلندا	٨
هولندا	٢٣٢
اليونان	١٦٣
المجموع	**٤ ٩٨٢**

موظفو المقر

تركيا	٥١
بلدان مشاركة أخرى	٤٥